



رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب:

الحرب الاقتصادية والإرهابية علينا لم تنته

بأفضل الحالات المتوفر من المشتقات النفطية لا يغطي إلا ٧٠ بالمئة من الحاجة

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس في كلمته أمام مجلس الشعب أن الوضع الاقتصادي والخدمي بات يشكل الهاجس الأهم لدى المواطنين والحكومة على حد سواء خلال هذه المرحلة في ضوء الصعوبات الاقتصادية والخدمية السائدة. وأضاف: تدوير العجلة الإنتاجية هو من أهم أولويات الحكومة انطلاقاً من كونه الطريق الأسلم لتوفير موارد إضافية للدولة، ولتوفير فرص العمل وتقليل البطالة وزيادة العكس من السلع والخدمات. وتلبية الطلب المحلي، وتعزيز قدرات قطاع التصدير بما ينطوي عليه ذلك من زيادة العائدات من القطع الأجنبي. لذلك يشكل الإنتاج والاستثمار أداة رئيسة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة.

ويجب علينا بذل الجهد حتى نحول أحكام قانون الاستثمار رقم /١٨/ لعام ٢٠٢١ وتعليماته التنفيذية وأدلتة الإجرائية إلى مشاريع استثمارية ملموسة، تخلق فرص العمل، وتولد الدخل، وتنتج السلع والخدمات وتبني حاجات السوق المحلية، وتسهم في الصادرات. وقد اتهمت الحكومة لعقد اجتماعات شهرية للمجلس الأعلى للاستثمار بهدف تقييم المعايير الإنتاجية وتوجيه السياسات، والتأكد من سلامتها، وتصحيح أي خلل أو انحراف فور حدوثه وعدم تجاهل مرور الأشهر والسنين حتى نعاود قراءة نتائج هذا القانون، ومن المفيد أنه تم البدء بمباشرة الترخيص لعدد من المشاريع الاستثمارية في قطاعات الطاقة المتجددة وفي القطاع السياحي، والصناعي والطبي وغير ذلك ما يبشر بانطلاق واعدة لتطبيق أحكام هذا القانون.

المشاريع الاستثمارية التي تم تشميلها بأحكام قانون الاستثمار:

- مشروع توليد /٥/ ميغا واط من الطاقة الشمسية، في المدينة الصناعية بحسياء، بكلفة /٨/ مليارات ل.س.
- مشروع للمنتجات الصحية، في المدينة الصناعية بعدرا، بكلفة تتجاوز /٥٤/ مليار ل.س.
- مشروع لإنتاج /٥٠-١٠٠/ ميغا واط، من الطاقات المتجددة في المدينة الصناعية بحسياء، بكلفة /١٥٠/ مليار ل.س.
- مشروع لإنتاج الطاقات المتجددة من الأنواع الشمسية بطاقة إنتاجية /١٠/ بكلفة /١٣/ مليار ل.س.
- مشروع للصناعات الدوائية لإنتاج الأدوية السرطانية في المدينة الصناعية بعدرا بقيمة /١٥/ مليار ل.س.
- كما التزمت الحكومة في سياق دعم العمل، وتوليد الدخل، وتنتج السلع والخدمات وتبني حاجات السوق المحلية، وتسهم في الصادرات. وقد اتهمت الحكومة لعقد اجتماعات شهرية للمجلس الأعلى للاستثمار بهدف تقييم المعايير الإنتاجية وتوجيه السياسات، والتأكد من سلامتها، وتصحيح أي خلل أو انحراف فور حدوثه وعدم تجاهل مرور الأشهر والسنين حتى نعاود قراءة نتائج هذا القانون، ومن المفيد أنه تم البدء بمباشرة الترخيص لعدد من المشاريع الاستثمارية في قطاعات الطاقة المتجددة وفي القطاع السياحي، والصناعي والطبي وغير ذلك ما يبشر بانطلاق واعدة لتطبيق أحكام هذا القانون.



تركيز الإنتاج الصناعي في الجغرافيا المناسبة الفوترة التجارية مطروحة بقوة على طاولة الحكومة

والإدارية المخصصة /١٠,٨٧٥/ مقسماً. كما اتخذت الحكومة خطوات عديدة في سبيل تمكين القطاع الزراعي من القيام بدوره الوطني الاقتصادي والاجتماعي حيث تم السماح بتصدير عدد من المنتجات

الزراعية النباتية والحيوانية تشجيعاً للمنتجين الزراعيين، كما تم تعزيز تمويل الإنتاج الزراعي، والسماح باستيراد الجرارات الزراعية المستعملة وغير ذلك من القرارات والإجراءات التي تم اتخاذها بالتنسيق العام مع شركائنا في اتحاد الفلاحين واتحاد غرف الزراعة والجهات المعنية الأخرى.

ويبين عرنوس أن قطاع الطاقة يعد أيضاً الهاجس الأهم في العمل الحكومي ليس لتلبية متطلبات المواطنين من كهرباء مسازوت وبنزين للسيارات الخاصة والعمامة فحسب، بل أيضاً لكونه الحامل الرئيس للنينة الإنتاجية، في سياق تحقيق مبادئ الاعتماد على الذات، والأمن الغذائي وكسر الحصار، وتحصين النضرب السياسي والعسكري على وجه التحديد. وتحاول الحكومة بكل جهد ضبط عملية توزيع الكميّات المتوافرة من المشتقات النفطية، التي لا تغطي بأفضل حالاتها إلا ٧٠ بالمئة من احتياجات السوق.

- يتم توزيع ما يقرب من ٤,١ ملايين لتر يومياً من مادة البنزين الممتاز أوكتان ٩٠.

- يتم توزيع ما يقرب من ٥٠٠ ألف لتر بنزين أوكتان ٩٥ يومياً.

- كما يتم توزيع ما يقرب من ٥,٥ ملايين لتر مازوت يومياً.

- يتم توزيع ما يقرب من ٧٠ ألف أسطوانة غاز منزلي يومياً، وحوالي ٤ آلاف أسطوانة غاز صناعي.

- بلغت كمية مادة الفيول الموزعة على قطاعات الكهرباء والصناعة (عام وخاص) يومياً ٧٥٠٠ طن.

سواء على مستوى تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي أم دعم قطاع الصادرات بعد تلبية احتياجات السوق المحلية، حيث تم السماح بتصدير عدد من المنتجات

والإدارية المخصصة /١٠,٨٧٥/ مقسماً. كما اتخذت الحكومة خطوات عديدة في سبيل تمكين القطاع الزراعي من القيام بدوره الوطني الاقتصادي والاجتماعي حيث تم السماح بتصدير عدد من المنتجات

القطاع الخاص يدخل مجال صناعة أدوية السرطان

معمل في عدرا كلفته ١٥ مليار ل.س.. يؤمن حاجة سورية ويصدر للخارج

الوطن

كشف مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن المجلس الأعلى للاستثمار وافق على مشروع صناعة الأدوية السرطانية في المدينة الصناعية بعدرا بتكلفة تقديرية بلالات والتجهيزات ١٥ مليار ليرة سورية.

وقال دياب لـ«الوطن» إن الطاقة الإنتاجية للمشروع تصل إلى تأمين حاجة سورية من الأدوية السرطانية ويؤمن المشروع ٢٤ فرصة عمل ويهدف إلى تغطية الطلب المحلي والخارجي وتخفيف فاتورة الاستيراد.

وأشار دياب إلى أنه وبناء على أحكام قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ تم منح ٤ إجازات استثمار مؤقتة توزعت على مشروع توليد الكهرباء وبالطاقة المتجددة بطاقة إنتاجية ٥٠-١٠٠ ميغا واط وتكلفة ١٥٠ مليار ليرة سورية ومشروعين لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الأنواع الشمسية، الأول بطاقة إنتاجية ١٣ مليار ليرة في المدينة الصناعية بحسياء والمشروع الرابع لإنتاج خاضات صحية للأطفال والحجرة والنساء والحارم الورقية ومنماتها ومستلزماتها في المدينة الصناعية بعدرا بتكلفة تتجاوز ٣٣ مليار ليرة سورية وبطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى ١٢٨٥٢٠ ألف قطعة خاضات الأطفال و ٩٦٣٩ ألف قطعة خاضات حجرة و ٤٠ و ٢٥٧٠ ألف قطعة فوط سائبة.

وكانت هيئة الاستثمار السورية قد شملت هذا العام ٢٨ مشروعاً بموجب المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢٠ لتسحيع الاستثمار.

ويهدف قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ إلى إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال، والاستفادة من الخبرات والتخصصات المختلفة، لتوسيع قاعدة الإنتاج بهدف زيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي بما يعكس إيجاباً على زيادة الدخل القومي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة.

(البسكليات) تتسبب في كف يد ٤ خفراء في الجمارك بأوامر «هاتفية» نقل موظفي جمارك في نصيب ويابوس والمطار

عبد الهادي شباط

أصدر مدير عام الجمارك (رئيس مجلس الضابطة) ماجد عمران قراراً يقضي بكف يد ٤ من الخفراء العاملين في أمانة جديدة يابوس منهم اثنان (خفراء) مكلفان بأعمال مرافق مساعد. وفي متابعة لـ«الوطن» بين مصدر في الجمارك أن قرارات كف اليد جاءت بسبب ضبط دراجات هوائية دخلت عبر منفذ جديدة الحدودية مع لبنان بطريقة غير شرعية (تهريب) وأنه ستم إحالة الخفراء للتحقيق لدى مجلس التأديب في الضابطة أو لدى الرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات والعقوبات اللازمة في مثل هذه المخالفات، لكن عدداً من العاملين في الجمارك التفت بهم «الوطن» كان لهم رأي آخر في القصة وأنه على مبدأ الحلقة الأضعف تم تحميل الخفراء ما يحدث في أمانة جديدة من تجاوزات ومخالفات.

وعلى التوازي لذلك يتم في الجمارك تنفيذ جدول انتقالات بشكل شفهي من دون أن يكون هناك تعميم رسمي لجدول الانتقالات كما جرت العادة، في حين يتم حالياً الإعلام بالانتقالات وتنفيذها عبر الهاتف من خلال اتصال هاتفي يعلم من خلاله المشمول بالانتقالات للتوجه مباشرة عمله في مكان عمله الجديد، وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» أن جدول الانتقالات الحالي الذي يتم تنفيذه شفهي عبر الهاتف شمل عاملين من الجمارك في كل من أمانات نصيب الحدودية مع الأردن وأمانات جديدة يابوس الحدودية مع لبنان وبعض الأمانات الداخلية منها أمانة سبينة وأيضاً بعض العاملين من الجمارك في مطار دمشق الدولي، وبعيداً عن كيفية تنفيذ جدول الانتقالات والشكل الذي تتم فيه عملية توظيفهم قبل العودة لإخلاء سبيلهم، ورجح بعض المديرين في حينها أن تكون قرارات الاستقالة التي (أشراها وزير المالية) هي من باب تصفية الحقوق التقاعدية والمالية لهم.

ومنه ربما ما يجري في جديدة يابوس من قرارات الانتقالات وبعض التحقيقات تمثل متابعة للتحقيقات التي جرت خلال الفترة الماضية، وكان قبلها فتح ملف المخلصين الجمركيين، حيث طالت التحقيقات عدداً جديداً من المخلصين الجمركيين لتبليغهم بمهام الحراسة.

وبالعودة إلى قرارات كف اليد للخفراء العاملين في جديدة يابوس ربط بعض العاملين ذلك مع

طرح مادتي السكر والشاي في السورية للتجارة لبيع عبر البطاقة الإلكترونية مصدر في السورية للتجارة لـ«الوطن» بإمكان المواطن الحصول على ٢ كغ من السكر كحد أقصى

رامز محفوظ

بين مصدر في السورية للتجارة في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم بدءاً من الأسم طرح مواد التخل الإيجابي من سكر وشاي في صالات السورية للتجارة وأصبحت متاحة للبيع عبر البطاقة الإلكترونية للمواطن الذي يرغب في شرائها.

ولفت إلى أنه بإمكان المواطن الحصول على ٣ كيلو غرام من السكر كحد أقصى في الشهر وذلك عبر البطاقة الإلكترونية كما يستطيع الحصول على كمية ٤٠٠ غرام أو ٦٠٠ غرام من الشاي أو الاثنين معاً ويحد أقصى كيلو واحد شهرياً.

وأوضح أن هناك نسبة قليلة من الربح تحصل عليها السورية للتجارة عند مبيع هذه المواد والتي ستعاد مجدود للتكلفة، على حين أن المواد المقتنة يتم بيعها بأقل من الكلفة. وأكد أن السكر الموجود في الأسواق قليل جداً ويتم بيع الكيلو الواحد منه حالياً بسعر ٣٥٠٠ ليرة على حين يتم بيع الكيلو في صالات السورية للتجارة بسعر ٢٢٠٠ ليرة، وبالتالي للشاي فإن هناك أنوعاً سعر نصف الكيلو منها في الأسواق بـ ٢٠ ألف ليرة، على حين سعر كيلو الشاي يباع في السورية للتجارة بسعر ١٨ ألف.

وتم توعية الشاي والسكر المطروح بين المصدر أنها من النوعيات الممتازة.

وأرجع المصدر عدم توافر السكر في الأسواق نتيجة لاحتمار التجار للمادة، مشدداً على أننا كوسسة نحارس دورنا الطبيعي والأساسي حالياً في التدخل الإيجابي بطرح السكر في الصالات وذلك وفقاً لنشرة الأسعار الصادرة عن الوزارة، مشيراً إلى أن احتكار السكر موجود، وهذا الأمر يتابعه الجهات المختصة، لكن ضمن رؤية الوزارة وتوجيهات الوزير تم طرح كميات من السكر في الصالات للسيطرة على الارتفاع غير المنطقي لسعر السكر في الأسواق.

ونوه بأنه تم ضبط عملية توزيع سكر وشاي التدخل الإيجابي عن طريق البطاقة الإلكترونية لكون البطاقة تعتبر الضمان الوحيد للمواطن للحصول على مستحقته الدعومة وغير الدعومة الموجودة في صالات السورية للتجارة، موضحاً أنه من المستحيل وصول هذه المواد إلى الأسواق خارج البطاقة الإلكترونية لأن الكمية التي تستصل الصالات ستخرج عن طريق البطاقة ومن المستحيل لأحد أن حبة خارج البطاقة.

وعن الكميّات التي ستطرح يومياً من هذه المواد بين أنه سيتم طرح المواد حسب قدرة كل صالة على التصريف وهذه المواد تم طرحها بالأسس على كل الصالات وعددها ١٦٠٠ صالة، وبالنسبة للتوزيع للمناطق التي تكون فيها صالات السورية قليلة أو لا يوجد فيها أوضح أنه من واحدة وفق احتياجاته.

